

أ.علياء بنت محمد بن عضيف العنزي*
د.مريم عطية بوزيان**

*باحثة دكتوراه - قسم الفقه - كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية

**أستاذ أصول الفقه المشارك - قسم أصول الفقه

كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية

الملخص

ممارسته دون ضوابط، مع استعراض نماذج تطبيقية لمنصات الإفتاء الرسمية.

وخلص البحث إلى أن الوسائل التقنية الحديثة أسهمت في رفع مستوى ضبط الفتوى من حيث التوثيق والأرشفة وسرعة الوصول، غير أن سلامة الفتوى الإلكترونية تظل مرهونة بتوفر أهلية المفتي، ووجود رقابة علمية مؤسسية، والتزام المنصات الرقمية بالضوابط الشرعية والتقنية المعتمدة.

الكلمات المفتاحية:

الإفتاء الإلكتروني، الفتوى الرقمية، الضوابط الشرعية، التقنية الحديثة، منصات الفتوى.

يهدف هذا البحث الموسوم بـ «ضوابط الفتوى عبر الوسائل الحديثة» إلى بيان الضوابط الشرعية والتقنية الحاكمة لعملية الإفتاء الإلكتروني في ظل التطور المتسارع للوسائل الرقمية.

وتتمثل إشكالية البحث في الكشف عن أثر التقنية الحديثة في ضبط الفتوى الشرعية، وبيان المتطلبات اللازمة لضمان سلامتها وانضباطها.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، والاستقرائي، والتحليلي، والمقارن، من خلال دراسة مفهوم الإفتاء الإلكتروني وخصائصه، وضوابطه الشرعية، والمخاطر المترتبة على

Guidelines for Issuing Fatwas Through Modern Media

Ms. Alya bint Mohammed bin Odeib Al-Anazi*

Dr. Meriem Attia Bouziane **

*PhD Researcher – Department of Fiqh
College of Sharia and Fundamentals of Religion
King Khalid University – Kingdom of Saudi Arabia
Aliaalanizi31@gmail.com

**Associate Professor of Usul al-Fiqh
Department of Usul al-Fiqh – College of Sharia and Fundamentals of Religion
King Khalid University – Kingdom of Saudi Arabia
mattia@kku.edu.sa

Abstract

This study, entitled “*Regulations for Fatwas via Modern Technologies*,” examines the Sharia and technical regulations governing the issuance of electronic fatwas in light of the rapid expansion of digital technologies. The research addresses the impact of modern technological tools on regulating the fatwa process and identifies the essential requirements necessary to ensure the validity, reliability, and soundness of electronic fatwas.

The study adopts descriptive, inductive, analytical, and comparative approaches by examining the concept and characteristics of electronic fatwas, the Sharia regulations governing their issuance, and the risks arising from issuing fatwas without proper controls. It also analyzes selected practical

models of official electronic fatwa platforms.

The study concludes that modern technologies have significantly contributed to enhancing the regulation of fatwas in terms of documentation, archiving, and accessibility. Nevertheless, the integrity of electronic fatwas remains contingent upon the scholarly qualification of the mufti, the existence of institutional academic supervision, and the commitment of digital platforms to established Sharia and technical standards.

Keywords:

Electronic Fatwa; Digital Fatwa; Sharia Regulations; Modern Technology; Fatwa Platforms.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد؛ فإن الإفتاء من أشرف المناصب الشرعية، وأعظمها أثراً في حياة الأفراد والمجتمعات، لما يترتب عليه من بيان أحكام الله تعالى في الوقائع والنوازل.

وقد شهد الإفتاء في العصر الحديث تطوراً ملحوظاً مع ظهور الوسائل التقنية الحديثة، كالمواقع الإلكترونية، والتطبيقات الذكية، ومنصات التواصل الرقمية، مما أسهم في سرعة انتشار الفتوى واتساع نطاقها.

غير أن هذا التطور صاحبه جملة من الإشكالات العلمية والشرعية، من أبرزها التحقق من أهلية المفتي، وضبط منهج الإفتاء، وفهم واقع المستفتين، وضمان مصداقية المصادر، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى دراسة علمية تُعنى ببيان ضوابط الفتوى عبر الوسائل الحديثة، وتحقيق التوازن بين الاستفادة من التقنية والمحافظة على انضباط الفتوى الشرعية.

إشكالية البحث:

أدى الانتشار الواسع للوسائل التقنية الحديثة إلى سهولة الوصول إلى الفتوى الشرعية، إلا أن هذا الاتساع لم يكن منضبطاً في جميع صوره، حيث ظهرت منصات غير رسمية، وتعددت مصادر الفتوى، وتفاوتت مستويات التأهيل العلمي للمفتين، مما أثار تساؤلات علمية حول مدى انضباط الفتوى الإلكترونية وضمان سلامتها الشرعية.

وانطلاقاً من ذلك، تتحدد إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر وسائل التقنية الحديثة في ضبط عملية الإفتاء الشرعي؟ وما الضوابط الشرعية اللازمة للإفتاء الإلكتروني عبر الوسائل الحديثة؟

أسئلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم الإفتاء الإلكتروني؟
2. ما أبرز الوسائل التقنية التي تُستخدم اليوم في الإفتاء؟
3. ما أثر هذه الوسائل في ضبط الفتوى إيجاباً وسلباً؟
4. ما الضوابط الشرعية التي تنظم الإفتاء عبر الوسائل الحديثة؟
5. ما المعايير التقنية والشرعية لمنصات الفتوى الإلكترونية؟

أهمية البحث:**1. الأهمية العلمية:**

- بيان أثر التقنية في مجال فقهي أصيل.
 - سد فجوة في الدراسات المعاصرة حول الفتوى الإلكترونية.
 - تعزيز مفهوم ضبط الفتوى في العصر الرقمي.
- 2. الأهمية العملية:**

- دعم الهيئات الشرعية في تطوير منصات التقنية.
- حماية المستفتين من الفتاوى غير المنضبطة.
- وضع محددات واضحة للإفتاء الإلكتروني.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. إبراز أثر التقنية الحديثة في الإفتاء المعاصر.
2. بيان إيجابيات التقنية في ضبط الفتوى.
3. كشف المخاطر الشرعية للفتاوى الرقمية.
4. وضع ضوابط شرعية وتقنية للفتوى عبر الوسائل الحديثة.
5. تقديم معايير تُسهم في رفع جودة الإفتاء الإلكتروني.

حدود البحث:

- يركز موضوع البحث على التقنية في الإفتاء، وليس الأحكام الفقهية التفصيلية.
- يتناول البحث الإفتاء الإلكتروني منذ ظهوره حتى عامنا الحالي.
- مجال البحث في العالم الإسلامي مع التركيز على المؤسسات الرسمية.

منهج البحث:

- المنهج الوصفي: لعرض واقع الإفتاء الإلكتروني.
- المنهج الاستقرائي: لجمع النماذج والتطبيقات التقنية.
- المنهج التحليلي: لتحليل الضوابط الشرعية.
- المنهج المقارن: للمقارنة بين الإفتاء التقليدي والرقمي.

الدراسات السابقة:

تناولت عدد من الدراسات والبحوث المعاصرة موضوع الإفتاء الإلكتروني وضبطه من زوايا مختلفة، ومن أبرزها ما يأتي:

1. سامي بن عبد الله الصلاحات، «الفتوى الإلكترونية: دراسة تأصيلية»، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد (33)، 2018م، حيث تناول مفهوم الفتوى الإلكترونية وحكمها الشرعي وبعض ضوابطها العامة، مع تركيزه على الجانب التأصيلي دون التوسع في التطبيقات التقنية العملية.
2. محمد الخطيب، «الفتوى عبر الإنترنت: الواقع والتحديات»، القاهرة، 2015م، وقد ركّز فيه على واقع الفتوى عبر الشبكة العنكبوتية والتحديات المصاحبة لها، مع عرض نماذج من الإشكالات، دون وضع معايير تقنية تفصيلية لضبط منصات الفتوى.
3. علي عبد الرحمن، «التقنية الشرعية وأثرها في الفتوى»، القاهرة، 2018م، حيث ناقش أثر الوسائل التقنية الحديثة في العمل الفقهي بوجه عام، وتناول الفتوى الإلكترونية ضمن إطار عام غير مستقل.
4. تقارير المجمع الفقهي الإسلامي الدولي، ولا سيما «تقارير الفتوى الإلكترونية»، الرياض، 2020م، والتي عالجت مشروعية الإفتاء الإلكتروني وضوابطه العامة من منظور الاجتهاد الجماعي.

وجه الإضافة العلمية:

يتميّز هذا البحث بجمعه بين التأصيل الشرعي والمعايير التقنية التطبيقية، مع دراسة نماذج رسمية لمنصات الإفتاء، مما يسد فجوة علمية ظاهرة في الدراسات السابقة

هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة، تمهيد، ثلاثة مباحث، وخاتمة:

المقدمة تشمل، إشكالية البحث، أسئلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، حدود البحث، منهج البحث، الدراسات السابقة.

التمهيد: التعريفات ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعريفات أساسية (تعريف الفتوى، تعريف الفتوى الإلكترونية، تعريف التقنية الحديثة)

المطلب الثاني: نشأة الإفتاء الإلكتروني وتطوره

المبحث الأول: الإفتاء الإلكتروني وضوابطه الشرعية ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الإفتاء الإلكتروني وخصائصه

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للإفتاء عبر الوسائل الحديثة

المطلب الثالث: المخاطر الشرعية للإفتاء الإلكتروني

المبحث الثاني: دور التقنية الحديثة في ضبط الفتوى ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الوسائل التقنية المستخدمة

المطلب الثاني: أثر التقنية في تعزيز ضبط الفتوى

المطلب الثالث: التحديات التقنية

المبحث الثالث: التطبيقات العملية لضبط الفتوى الإلكترونية ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نماذج منصات الإفتاء الرسمية

المطلب الثاني: معايير ضبط الفتوى إلكترونياً

المطلب الثالث: أثر التطبيقات على جودة الفتوى

الخاتمة وتشمل: أهم النتائج والتوصيات

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، كان لزاماً قبل الخوض في الضوابط الشرعية والتطبيقات العملية للإفتاء عبر الوسائل الحديثة، أن يُمهّد البحث بضبط المفاهيم الأساسية ذات الصلة، وبيان نشأة الإفتاء الإلكتروني وتطوره؛ إذ إن وضوح المفهوم وتحديد السياق التاريخي يمثلان أساساً منهجياً لا غنى عنه لفهم الإشكالات اللاحقة ومعالجتها معالجة علمية منضبطة.

التمهيد : التعريفات

يهدف هذا التمهيد إلى وضع الإطار المفاهيمي والتاريخي للإفتاء الإلكتروني، بما يضمن وحدة المصطلح ودقة تناول، ويمنع الاضطراب في تنزيل الأحكام على الوقائع المستجدة، تمهيداً للانتقال إلى دراسة الضوابط الشرعية الحاكمة لهذا النمط من الإفتاء.

المطلب الأول: تعريفات أساسية (تعريف الفتوى، تعريف الفتوى الإلكترونية، تعريف التقنية الحديثة)

أولاً: تعريف الفتوى:

الفتوى هي "إخبار عن حكم الله عز وجل" الذي يقدمه المجتهد بناءً على الأدلة الشرعية.⁽¹⁾

ثانياً: تعريف الفتوى الإلكترونية:

هي الفتوى التي تصدر عبر الوسائل التقنية الحديثة مثل الإنترنت والتطبيقات الذكية، مع مراعاة الضوابط الشرعية لأهلية المفتي وفهم حالة المستفتي.⁽²⁾

ثالثاً: تعريف التقنية الحديثة:

هي الوسائل والأدوات التقنية التي تُسهل الوصول إلى المعلومات الشرعية، أو تقديم الخدمات الشرعية بصورة إلكترونية.⁽³⁾

ولما كانت التعريفات تضبط المفاهيم من حيث الاصطلاح، فإن الوقوف على نشأة الإفتاء الإلكتروني وتطوره التاريخي يكشف عن السياق الذي أفرز هذا النمط من الإفتاء، ويوضح الدوافع العملية والعلمية التي أدت إلى ظهوره وانتشاره.

المطلب الثاني: نشأة الإفتاء الإلكتروني وتطوره:

1- بدايات مواقع الفتوى:

بدأت بعض المواقع الرسمية والجامعية بعرض الفتاوى عبر الإنترنت منذ أوائل التسعينيات الميلادية، وكانت تهدف لتسهيل الوصول للفتوى وتقديم المعلومات الشرعية بشكل سريع وموثق.⁽⁴⁾

2- انتقال الفتوى إلى التطبيقات الذكية:

مع انتشار الهواتف الذكية، طورت بعض الهيئات الدينية تطبيقات متخصصة تقدم خدمة الفتوى إلكترونياً مع إمكانية حفظ السجل والتواصل المباشر مع المفتي.⁽⁵⁾

وبعد استكمال الإطار التعريفي والتاريخي للإفتاء الإلكتروني، ينتقل البحث إلى تأصيل هذا النوع من الإفتاء من حيث مفهومه وضوابطه الشرعية، بوصفه الأساس النظري الذي تُبنى عليه دراسة الآثار والمخاطر والتطبيقات العملية لاحقاً.

المبحث الأول: الإفتاء الإلكتروني وضوابطه الشرعية

يتناول هذا المبحث الإفتاء الإلكتروني من زاوية تأصيلية، من خلال بيان مفهومه وخصائصه، ثم استعراض الضوابط الشرعية التي تحكم ممارسته، مع إبراز المخاطر المحتملة في حال غياب تلك الضوابط، وذلك تحقيقاً لمقصد الشريعة في حفظ الدين وصيانة الفتوى من الانحراف.

المطلب الأول: مفهوم الإفتاء الإلكتروني وخصائصه:

أولاً: مفهوم الإفتاء الإلكتروني:

الإفتاء الإلكتروني هو تقديم الفتوى الشرعية عبر الوسائل التقنية الحديثة، مثل المواقع الإلكترونية الرسمية لدور الإفتاء، التطبيقات الذكية، البريد الإلكتروني، والمنصات المخصصة للاستفتاء. ويهدف هذا النمط من الإفتاء إلى تسهيل وصول المستفتين إلى الإجابة الشرعية الصحيحة بسرعة ودقة، مع الالتزام بالضوابط الشرعية وأصول الاستنباط المعتمدة لدى العلماء.⁽⁶⁾

ثانياً: الفرق بين الفتوى التقليدية والفتوى الإلكترونية:

أ- طريقة التواصل مع المستفتي:

- الفتوى التقليدية: كانت تعتمد على حضور المستفتي للمفتي أو إرسال رسائل مكتوبة.
- الفتوى الإلكترونية: تعتمد على الوسائل التقنية الحديثة، ما يجعل التواصل أسرع وأكثر مرونة.⁽⁷⁾

ب- سرعة الاستجابة:

- الفتوى التقليدية قد تستغرق وقتاً طويلاً بسبب الإجراءات اليدوية.
- الفتوى الرقمية توفر إجابات سريعة، خاصة عند استخدام قواعد بيانات رقمية أو أنظمة تصنيف الأسئلة.⁽⁸⁾

ج - توثيق الفتوى وأرشفتها:

- الفتوى التقليدية غالباً ما تحفظ ورقياً أو بشكل غير منظم.
- الفتوى الرقمية توفر أرشيفاً رقمياً منظماً يسهل الرجوع إليه والاستفادة منه في مسائل مشابهة.⁽⁹⁾

د- توسيع دائرة الاستفادة من الخبراء:

- الفتوى التقليدية محدودة بعدد المفتين المتاحين.
- الفتوى الرقمية تسمح بالاستفادة من خبراء متعددين في تخصصات مختلفة، حتى في دول أخرى، مما يزيد من دقة الفتوى.⁽¹⁰⁾

ثالثاً: خصائص الفتوى الإلكترونية:

1- السرعة : تقديم الفتوى خلال وقت قصير مقارنة بالطرق التقليدية.⁽¹¹⁾

2- الأرشفة والإتاحة المستمرة : حفظ الفتاوى في قواعد بيانات رقمية منظمة، ما يسهل الرجوع إليها والبحث العلمي⁽¹²⁾.

3- توسيع دائرة الاستفادة : الوصول إلى خبراء شرعيين في مختلف المجالات، بما يضمن جودة الاستشارة الشرعية.⁽¹³⁾

4- التفاعلية والمرونة : بعض المنصات توفر إمكانية طرح استفسارات توضيحية والحصول على ردود مفصلة، مما يزيد من وضوح الفتوى.⁽¹⁴⁾

5- التكامل مع التقنية الحديثة : استخدام قواعد بيانات، محركات بحث داخلية، وأحياناً أدوات مساعدة مثل الذكاء الاصطناعي، مع بقاء الإفتاء تحت إشراف العلماء.⁽¹⁵⁾

وإذا كانت خصائص الإفتاء الإلكتروني تُبرز مزاياه العملية من سرعة وانتشار وتوثيق، فإن

هذه الخصائص ذاتها قد تتحول إلى مصدر خلل إذا لم تُضبط بضوابط شرعية واضحة، وهو ما يستدعي بيان تلك الضوابط تفصيلاً في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للإفتاء عبر الوسائل الحديثة:

أولاً: أهلية المفتي:

يجب أن يكون المفتي عالماً، عارفاً بالأدلة الشرعية، ومؤهلاً للإفتاء، كما نصت عليه قواعد

الشرعية الإسلامية.⁽¹⁶⁾

ثانياً: فهم حالة المستفتي عبر الوسائط:

على المفتي أن يحاول إدراك ظروف السائل وحالته الاجتماعية والدينية، بما يسمح بصياغة فتوى

مناسبة لحالته.⁽¹⁷⁾

ثالثاً: مراعاة اختلاف الأعراف والأحوال:

ينبغي للمفتي أخذ العادات والأوضاع المحلية بعين الاعتبار حتى لا تكون الفتوى مخالفة للواقع

أو مسببة للمشقة.⁽¹⁸⁾

رابعاً: الانضباط العلمي في نقل الحكم:

يجب التأكد من صحة الأدلة الشرعية قبل إصدار الفتوى، مع تجنب الاختزال في نقل الحكم

الذي قد يؤدي إلى سوء الفهم.⁽¹⁹⁾

ويترتب على الإخلال بالضوابط الشرعية للإفتاء الإلكتروني جملة من المخاطر، سواء على مستوى المفتي أو المستفتي أو المجتمع، الأمر الذي يقتضي الوقوف على هذه المخاطر وتحليلها؛ ليتضح أثر الالتزام بالضوابط في الحد منها.

المطلب الثالث: المخاطر الشرعية للإفتاء الإلكتروني:

أولاً: المخاطر المرتبطة بالجهة المصدرة للفتوى:

أ- عدم الالتزام بالضوابط الشرعية: بعض المنصات أو الأفراد قد يصدرون فتاوى دون تمكّن علمي كافٍ، مما يوقع المستفتي في الإشكال الشرعي.⁽²⁰⁾

ب- غياب الرقابة العلمية : الفتوى الإلكترونية تحتاج إلى إشراف علمي صارم لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة. غياب هذا الإشراف يؤدي إلى صدور فتاوى غير دقيقة أو مخالفة للمذهب الصحيح.⁽²¹⁾

ثانياً: المخاطر المتعلقة بالمستفتي:

أ- سوء استخدام الفتوى: قد يقوم المستفتي بتطبيق الفتوى في سياق مختلف عن المقصود، ما يؤدي إلى خروج على الضوابط الشرعية.⁽²²⁾

ب- الاعتماد المفرط على الفتوى الرقمية: ف الاعتماد الكامل على الفتوى الإلكترونية دون فهم السياق الشرعي أو محاولة التعلم الشرعي قد يؤدي إلى ضعف المعرفة الدينية والممارسة الخاطئة.⁽²³⁾

ثالثاً: المخاطر التقنية والإجرائية:

أ- انتحال الهوية: إمكانية إصدار فتاوى باسم جهة رسمية أو مفتي موثوق من قبل أشخاص غير مختصين، مما يضر بالمصداقية ويعرض المستفتين للخطأ.⁽²⁴⁾

ب- التلاعب بالمعلومات: قد يتم نشر فتوى محرّفة أو معدّلة عن النص الأصلي، خصوصاً في المنصات غير الرسمية، مما يؤدي إلى ضلال المستفتين.⁽²⁵⁾

ج - فقدان الخصوصية والأمان: الاستفسارات الشرعية قد تحتوي على معلومات شخصية مهمة، وأي تسريب أو سوء استخدام لهذه البيانات يعد مخالفة للأخلاق الشرعية.⁽²⁶⁾

رابعاً: المخاطر الاجتماعية والتربوية:

أ- تشويه الفهم الشرعي العام: الفتاوى غير الدقيقة أو المغلوطة قد تؤدي إلى انتشار فهم خاطئ للشريعة بين الناس، خاصة إذا كانت من مصادر غير رسمية.⁽²⁷⁾

ب - تقليل دور العلماء المؤهلين: الاعتماد على وسائل غير موثوقة يقلل من مكانة العلماء الشرعيين ويضعف دورهم التربوي في المجتمع.⁽²⁸⁾

وإذا كان المبحث الأول قد عالج الإطار الشرعي الناظم للإفتاء الإلكتروني، فإن المبحث الثاني يتجه إلى بيان الدور الذي تؤديه التقنية الحديثة في تفعيل هذه الضوابط عملياً، وتحويلها من مبادئ نظرية إلى إجراءات قابلة للتطبيق.

المبحث الثاني: دور التقنية الحديثة في ضبط الفتوى

يركز هذا المبحث على دراسة الوسائل التقنية الحديثة المستخدمة في الإفتاء، وتحليل أثرها في تعزيز ضبط الفتوى، مع بيان التحديات التقنية التي قد تعوق تحقيق هذا الضبط، في إطار موازنة دقيقة بين الفوائد والمخاطر.

المطلب الأول: الوسائل التقنية المستخدمة:

أولاً: مواقع الفتوى الرسمية:

تقدم بعض المواقع الحكومية والخاصة خدمة الفتوى مع قواعد بيانات فقهية موثقة، وتتيح الوصول للفتاوى بسهولة.⁽²⁹⁾

ثانياً: التطبيقات الذكية:

تطبيقات الهواتف الذكية تسمح للمستفتين بطرح الأسئلة والحصول على إجابات فورية مع إمكانية حفظ الأرشيف الشخصي للفتوى.⁽³⁰⁾

ثالثاً: قواعد البيانات الشرعية:

توفر المكتبات الرقمية وقواعد البيانات الإلكترونية فتاوى مجمعة مع الأدلة والمراجع، مما يرفع مستوى الدقة والاعتماد على المصادر الموثوقة.⁽³¹⁾

المطلب الثاني: أثر التقنية في تعزيز ضبط الفتوى:

1- توثيق الفتاوى:

تمكن التقنية من تسجيل كل فتوى مع بيانات المفتي والمستفتي، ما يسهل التحقق من صحتها.⁽³²⁾

2- الأرشفة والبحث السريع:

يمكن البحث عن فتاوى سابقة بسهولة، مما يمنع تكرار الخطأ ويعزز الدقة العلمية.⁽³³⁾

3- الرقابة العلمية على المنصات:

بعض المواقع والتطبيقات تعتمد لجان تدقيق علمية لمراجعة الفتاوى قبل نشرها.⁽³⁴⁾

4- تقليل الأخطاء والاجتهادات الفردية:

التقنية تساعد على الرجوع للأدلة والمصادر بشكل مباشر، مما يقلل من الاجتهادات الفردية غير المدعومة بالأدلة.⁽³⁵⁾

المطلب الثالث: التحديات التقنية:

• ضعف التحقق من هوية المستفتي:

عدم وجود وسائل فعالة للتحقق من هوية المستفتي يمكن أن يؤدي إلى إصدار فتاوى غير مناسبة.⁽³⁶⁾

• انتشار المنصات غير الرسمية:

وجود منصات غير موثوقة يصعب مراقبتها، وقد تنشر فتاوى مغلوطة.⁽³⁷⁾

• إشكال الخصوصية والأمان:

حماية بيانات المستفتي والمحتوى الشرعي تتطلب تشفيراً وأماناً عالياً في قواعد البيانات.⁽³⁸⁾

وبعد تأصيل الضوابط الشرعية وبيان دور التقنية في ضبط الفتوى، تبرز الحاجة إلى دراسة النماذج التطبيقية الواقعية؛ للتحقق من مدى فاعلية هذه الضوابط في الممارسة العملية، وهو ما يتناوله المبحث الثالث.

المبحث الثالث: التطبيقات العملية لضبط الفتوى الإلكترونية

يُعنى هذا المبحث بتطبيق ما سبق تأصيله على نماذج واقعية لمنصات الإفتاء الإلكترونية، مع استنباط المعايير العملية لضبط الفتوى، وقياس أثر التطبيقات الرقمية على جودة الفتوى وانضباطها.

المطلب الأول: نماذج منصات الإفتاء الرسمية:

أولاً: المملكة العربية السعودية:

- الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء:

تعتبر الجهة الرسمية للفتوى في المملكة، وتوفر عبر موقعها الرسمي فتاوى اللجنة الدائمة وكبار العلماء. كما أطلقت تطبيقات ذكية للفتوى في جميع أبواب الدين، مع الالتزام بالمراجعة العلمية قبل النشر.⁽³⁹⁾

ثانياً: باقي الدول العربية:

- دار الإفتاء المصرية:

تقدم خدمات الفتوى الإلكترونية، والفتوى الفورية، وتمتلك أرشيفاً واسعاً للفتاوى المعتمدة، مع آليات مراجعة دقيقة.⁽⁴⁰⁾

- دار الإفتاء الأردنية:

تعتمد منظومة إلكترونية تشمل الفتوى المكتوبة واليومية، مع إشراف لجنة الإفتاء العامة على ما يُنشر.⁽⁴¹⁾

- وزارة الأوقاف الكويتية - إدارة الإفتاء:

تقدم خدمات رقمية للفتوى عبر منصات إلكترونية، وتشرف عليها لجان علمية مختصة بتحرير وإجازة الفتوى.⁽⁴²⁾

- المجامع الفقهية:

تتميز بالاعتماد على الاجتهاد الجماعي، ومن أبرزها:

• مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.⁽⁴³⁾

• المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي.⁽⁴⁴⁾

وتُعد قرارات هذه المجامع مرجعاً مهماً للنوازل المعاصرة لما تتميز به من اجتهاد جماعي منضبط.

- المؤسسات الشرعية والعلمية الأخرى:

تشمل منصات الجامعات مثل منصة الأزهر الشريف، ومنصات وزارات الأوقاف، إضافة إلى المجالس الشرعية في دول الأقليات مثل المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، الذي يراعي في فتاواه ضوابط فقه الأقليات.⁽⁴⁵⁾

المطلب الثاني: معايير ضبط الفتوى إلكترونياً:**أ- وضوح هوية المفتي:**

يجب أن يظهر اسم المفتي وصلاحيته العلمية أمام المستفتي.⁽⁴⁶⁾

ب- توثيق المصدر الشرعي:

كل فتوى يجب أن تُربط بالمصدر الشرعي الذي استند إليه المفتي.⁽⁴⁷⁾

ج- وجود تدقيق علمي:

الاعتماد على لجان علمية لمراجعة الفتاوى قبل نشرها.⁽⁴⁸⁾

د- أرشفة الفتاوى:

حفظ الفتاوى بشكل مرتب ومنسق، مع إمكانية البحث عنها عند الحاجة.⁽⁴⁹⁾

المطلب الثالث: أثر التطبيقات على جودة الفتوى:**1- توحيد الفتوى:**

تساعد التطبيقات على تجنب الفتوى المتناقضة عبر الرجوع للقاعدة الشرعية الصحيحة.⁽⁵⁰⁾

2- ضبط الفتاوى الشاذة:

من خلال التدقيق العلمي وإشراف اللجان، يمكن الحد من الفتاوى غير الدقيقة أو الشاذة.⁽⁵¹⁾

3- تحسين الوصول للفتوى الصحيحة:

تمكين المستفتين من الوصول السريع والموثوق للفتوى الصحيحة عبر منصات موثوقة.⁽⁵²⁾

وبناءً على ما سبق عرضه وتحليله في مباحث البحث، تتضح معالم التكامل بين الضبط الشرعي والتقني في الإفتاء الإلكتروني، وهو ما تنتهي إليه النتائج التي خلص إليها البحث.

الخاتمة:

بعد دراسة ضوابط الفتوى عبر الوسائل الحديثة، وبيان أثر التقنية المعاصرة في ضبط عملية الإفتاء الشرعي، يمكن استخلاص جملة من النتائج والتوصيات، على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1. أسهمت الوسائل التقنية الحديثة في تسهيل الوصول إلى الفتوى الشرعية، وتسريع تقديمها، مع إمكانية توثيقها وأرشفتها بصورة أدق من الوسائل التقليدية.
2. لا تتحقق سلامة الفتوى الإلكترونية إلا بتوفر أهلية المفتي العلمية، والتزامه بالمنهج الشرعي المعتمد في الاستنباط.
3. أسهمت المنصات الرسمية للإفتاء في الحد من انتشار الفتاوى غير المنضبطة، من خلال الرقابة العلمية المؤسسية.
4. ما زالت الفتوى الإلكترونية تواجه مخاطر شرعية وتقنية، أبرزها ضعف التحقق من الجهات غير الرسمية، وإشكالات الخصوصية والأمان.
5. يتطلب ضبط الفتوى الإلكترونية تكامل الضوابط الشرعية مع المعايير التقنية الحديثة، وعدم الاكتفاء بأحدهما دون الآخر.

ثانياً: التوصيات

1. العناية بتطوير منصات الإفتاء الرسمية، وتزويدها بأنظمة تقنية متقدمة تضمن التوثيق والرقابة.
2. توحيد الضوابط الشرعية الحاكمة للإفتاء الإلكتروني، واعتمادها من الجهات العلمية المختصة.
3. تعزيز الرقابة العلمية على الفتاوى المنشورة عبر الوسائل الرقمية.
4. نشر الوعي الشرعي والتقني لدى المستفتين، بما يحد من الاعتماد على المصادر غير الموثوقة.
5. تدريب المفتين على استخدام الوسائل التقنية الحديثة بما يحقق جودة الفتوى ويحفظ مقاصد الشريعة.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

هوامش البحث:

1. ابن قدامة، المغني، ج1، ص13، دار إحياء التراث العربي، الطبعة 1410هـ.
2. المجمع الفقهي الإسلامي، تقارير الفتوى الإلكترونية، الرياض، 2020، ص15.
3. علي عبد الرحمن، التقنية الشرعية وأثرها في الفتوى، ص33.
4. محمد الخطيب، الفتوى عبر الإنترنت: الواقع والتحديات، القاهرة، 2015، ص45.
5. المجمع الفقهي الإسلامي، المرجع السابق، ص22-23.
6. عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، دار المنهاج، ط1، 1430هـ، ص25.
7. الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - المملكة العربية السعودية، الموقع الرسمي، قسم الفتاوى، 2023م.
8. دار الإفتاء المصرية، البوابة الإلكترونية الرسمية، القاهرة، 2023م.
9. دار الإفتاء الأردنية، منصة الفتوى الإلكترونية، عمان، 2023م.
10. وزارة الأوقاف الكويتية - إدارة الإفتاء، الموقع الرسمي للوزارة، 2023م.
11. محمد رأفت عثمان، الفتوى ومناهج الإفتاء، دار السلام، ط2، 1428هـ، ص67.
12. سامي الصلاحات، الفتوى الإلكترونية: دراسة تأصيلية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد33، ص89.
13. علي عبد الرحمن، التقنية الشرعية وأثرها في الفتوى، القاهرة، 2018م، ص52.
14. محمد الخطيب، الفتوى عبر الإنترنت: الواقع والتحديات، القاهرة، 2015م، ص33.
15. المجمع الفقهي الإسلامي، تقارير الفتوى الإلكترونية، الرياض، 2020م.
16. ابن قدامة، المغني، ج2، ص120، دار إحياء التراث العربي، الطبعة 1410هـ.
17. المجمع الفقهي الإسلامي، تقارير الفتوى الإلكترونية، ص30.
18. محمد الخطيب، المرجع السابق، ص50.
19. عبد الرحمن، المرجع السابق، ص40.
20. عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، دار المنهاج، ط1، 1430هـ، ص42.
21. الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - المملكة العربية السعودية، الموقع الرسمي، قسم الفتاوى، 2023م.
22. محمد رأفت عثمان، الفتوى ومناهج الإفتاء، دار السلام، ط2، 1428هـ، ص89.
23. سامي الصلاحات، الفتوى الإلكترونية: دراسة تأصيلية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد33، ص102.
24. علي عبد الرحمن، التقنية الشرعية وأثرها في الفتوى، القاهرة، 2018م، ص68.
25. المجمع الفقهي الإسلامي، تقارير الفتوى الإلكترونية، الرياض، 2020م.

26. دار الإفتاء المصرية، البوابة الإلكترونية الرسمية، القاهرة، 2023م.
27. دار الإفتاء الأردنية، منصة الفتوى الإلكترونية، عمّان، 2023م.
28. وزارة الأوقاف الكويتية - إدارة الإفتاء، الموقع الرسمي للوزارة، 2023م.
29. المجمع الفقهي الإسلامي، تقارير الفتوى الإلكترونية، ص40.
30. علي عبد الرحمن، التقنية الشرعية وأثرها في الفتوى، ص45.
31. محمد الخطيب، المرجع السابق، ص55.
32. المجمع الفقهي الإسلامي، المرجع السابق، ص42.
33. علي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص46.
34. محمد الخطيب، المرجع السابق، ص57.
35. عبد الرحمن، المرجع السابق، ص48.
36. المجمع الفقهي الإسلامي، المرجع السابق، ص44.
37. محمد الخطيب، المرجع السابق، ص58.
38. علي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص50.
39. الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - المملكة العربية السعودية، الموقع الرسمي، قسم الفتاوى.
40. دار الإفتاء المصرية، البوابة الإلكترونية.
41. دار الإفتاء الأردنية، منصة الفتوى الإلكترونية.
42. وزارة الأوقاف الكويتية، إدارة الإفتاء.
43. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات الدورات.
44. المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، قرارات المجمع.
45. المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، قرارات المجلس.
46. محمد الخطيب، المرجع السابق، ص60.
47. علي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص55.
48. المجمع الفقهي الإسلامي، المرجع السابق، ص52.
49. محمد الخطيب، المرجع السابق، ص61.
50. علي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص57.
51. المجمع الفقهي الإسلامي، المرجع السابق، ص53.
52. محمد الخطيب، المرجع السابق، ص62.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

1. ابن قدامة، المغني، ج1، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1410هـ.
2. عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، دار المنهاج، ط1، 1430هـ.
3. محمد رأفت عثمان، الفتوى ومناهج الإفتاء، دار السلام، ط2، 1428هـ.
4. علي عبد الرحمن، التقنية الشرعية وأثرها في الفتوى، القاهرة، 2018م.
5. محمد الخطيب، الفتوى عبر الإنترنت: الواقع والتحديات، القاهرة، 2015م.

ثانياً: المجلات والبحوث المحكمة:

6. سامي الصلاحات، "الفتوى الإلكترونية: دراسة تأصيلية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 33، 2018م.

ثالثاً: تقارير ومجامع فقهية:

7. المجمع الفقهي الإسلامي، تقارير الفتوى الإلكترونية، الرياض، 2020م.
8. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات الدورات، منظمة التعاون الإسلامي.
9. المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي، قرارات المجمع.
10. المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، قرارات المجلس.

رابعاً: مواقع وهيئات رسمية للفتوى:

11. الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - المملكة العربية السعودية، الموقع الرسمي للفتاوى، 2023م.
12. دار الإفتاء المصرية، البوابة الإلكترونية الرسمية، 2023م.
13. دار الإفتاء الأردنية، منصة الفتوى الإلكترونية، عمان، 2023م.
14. وزارة الأوقاف الكويتية - إدارة الإفتاء، الموقع الرسمي للوزارة، الكويت، 2023م.

خامساً: مصادر أخرى ورد ذكرها بالنص:

15. منصات التطبيقات الذكية الرسمية للفتوى في السعودية والأردن ومصر والكويت.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي